

الاتحاد الأوروبي والعودة إلى الهدف الأصلي

يحتاج العالم إلى شيء مثل الاتحاد الأوروبي. إنه يحتاج إلى ممثل عالمي يستعد لإتخاذ زمام المبادرة في التغيير المناخي. وهو بحاجة إلى كيان سياسي يدعمه اقتصاد قوي يستطيع الضغط من أجل ترتيبات مالية عالمية جديدة، وهو بحاجة إلى قادة سياسيين قادرين على القول والعمل على يدبل لل حرب على الإرهاب. بيد أن الاتحاد الأوروبي الفعلي القائم لم يكن له وجود في مفاوضات التغير المناخي في كوينهاجن. إن ما يشغله ماليا واقتصاديا هو مواجهة العاصفة المالية بينما يتسكك بنظام إن ما يشغله الناس في النهاية الحادة لازمة، في - على سبيل المثال - ما يعرف بدول البييجر- PIGS (البرتغال وايرلندا وأسبانيا واليونان) ناهيك عن العالم الأوسع. وهو أيضا متردد ومنقسم عندما يتعلق الأمر بتطوير باجنته الخارجية والأمنية، وخاصة إذا كانت تتضمن أي تحول عن الأجنذة التي تهيمن عليها أمريكا، سواء كنا نتحدث عن العراق وأفغانستان أو إسرائيل وإيران أو تقوية منظمة الأمم المتحدة.

كان من المفترض أن تتساعد إصلاحات معاهدة لشبونة أوروبا على العمل بطريقة أكثر نوحدا - ولكنها في المقابل، كما أصبح واضحا بشكل مؤلم، أدت إلى تآكل أصوات غير فعالة. ولدينا رئيس للجلس ورئيسة للبرلمان ووزير خارجية ورئيسا للمفوضية، ناهيك عن المستشارة ميركل والرئيس ساركوزي. والمشكلة، في جوروشها، لا تكمن مع ذلك في عدم وجود الهياكل المناسبة (رغم أن الهياكل الأكثر ديمقراطية من شأنها أن تساعد). إنها تكمن في ضعف بل في الحقيقة غياب الدعم الشعبي. وانخفاض نسبة الاقتراع لانتخابات البرلمان الأوروبي والأساس القومى الذي يدلي الناخبون بأصواتهم وفقا له في بعض الأمثلة. منذ البداية كان الاتحاد الأوروبي هو مشروع سلام. لقد تم تصميمه مبدئيا بعد الحرب الأهلية الأوروبية الكبيرة لمنع حرب أخرى على أرض أوروبية وآخفا للثقل على انقسام الحرب الباردة. في الحقيقة، كان الإجتاز الضخم في السنوات الأخيرة الانضمام السلمى للدول الشرقية الأعضاء الجديدة.

ولكن معدلات المختارة، والمعروفة بطريقة "مونت" (على اسم أحد المؤسسين وهو جين مونين) تطلعت في تجمع أوروبا معا من خلال التكامل الاقتصادي، من خلال سياسات تنميتها النخبة السياسية وليس من خلال النقاش العام. وفي العقود الأخيرة، كانت هذه الأساليب هي بشكل واسع ساليب سوق. وبصفة خاصة، كانت معاهدة ماستريخت، التي تم توقيعها بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، والتي أنشأت الاتحاد الاقتصادي والنفدي ووضع الأساس للعملة الموحدة. كانت خلا وسبنا إلى الليبرالية الجديدة المارجريت تاتشرز والنزعة الأوروبية لجاك ديلورز. رئيس المفوضية لتلك الحقبة)، التي حدث من حجم عجز الميزانية القومية، وعدم رغبة في زيادة الإنفاق وإدخال التنوع على المستوى الأوروبي. في الحقيقة، انضم الأعضاء منذ النول الشرقية بشروط أقل سخاء بكثير من الأعضاء الجدد السابقين. وعلاوة على ذلك، شكفت افراق السياسي الذي خلفته تاتشر الرؤساء ما هو في الحقيقة اذراء صغيرة نسبيا أمام عین الجماهير. ولأنه لا يبدو أن هناك سياسة، فإن الاتحاد الأوروبي يفتقر لهدف له عين مجرد طبقة أخرى من التنظيم. بالنتيجة للجيل الأخرى الذي لم يشهد الحربين العالميتين ولاحقا للثقل على انقسام الاتحاد الأوروبي ليس كمشروع وسلام ولكن كبيرفرقراطية ليبرالية جديدة. وهذا هو السبب في أن في انضمام الديار والخصر إلى الميمن الذي يعانى من وهاب الجانب في التصويت ضد الاستفتاءات في فرنسا وهولندا وايرلندا. ولكن كان المفدى الاقتصادي الأوروبي، على سبيل المثال، والذي حتى وقت قريب حشد كثير من شباب الراكيناليين خلف برنامج ضخم للحرب والخصر الليبرالية الجديدة، كان مساحة انتمرت فيه الاتجاهات المضادة للاتحاد الأوروبي.

بطريقة كما يحتاج التأييد الشعبي للاتحاد الأوروبي إلى إعادة التعبئة. وربما تكون هذه هي الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة العالمية الحالية الآن حيث يصعب من الواضح مدى الصمود التي يجدها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، للتصرف بشكل حاسم. والمالمع هناك حاجة إلى وجود هياكل جديدة قوية، فإن الديمقراطية، ويجب أن يكون هناك رئيس منتخب، على سبيل المثال. كما يجب أن يكون هناك أسرة صربية على مستوى أوروبا من شأنه أن يسمح للاتحاد الأوروبي بمتطور برجة ما من الاستقلال - الضوابط على الكريون، على سبيل المثال. أو الضرائب على المضاربة الدولية (المعروفة بصدمة توين)، ولكن لا يمكن تحقيق هذه الأمور إلا من خلال الضغط السياسي، وبهذا يعنى أن على الاتحاد الأوروبي أن يعيد بناء نفسه كمشروع سلام (دولوا أخضر) وليس مشروع سوق أصولى.

ماري كالور

الثيبية العمانية

كوبنهاجن وعودة ماتس

قبل نهاية عام 2009، اتفقت قمة كوبنهاجن(18 ديسمبر) منقشنة مشكلة تغيرات المناخ واتخاذ القرار التصديق الصناعي عليها وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الحضرارية والتأنيح المالمو في استسقبل البشرية. وإذ لم تحقق هذه القضاة اتفاق كوبنهاجن(2009) بشأن الاتفاق المالمو في وضع حد للممارسات غير المسؤولة بتجاهل التغيرات المناخية للاتجاج الصناعي في النول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية(الهند، والصين، والبرازيل، من ناحية أخرى. زيادة الوعي العالمي بهذه المشكلة، وتطور رأي عام عالمي، في معظم النول - للضغط على الحكومات وناشري التغير في النشاط الاقتصادي حافظا على مستقبل التوكب الذي تعيش عليه. وقد وضع أمين المجمع ان السيسى المحمود لدى العديد من النول لزيادة نمو (الاقتصادي) أو لتعطيل الأرباح لي مل معضم الشركات الكبرى، قد تكون له عواقف بالغة الخطورة على مستقبل البشرية. وذلك عند اتخاذ هذه القضاة طرح موضوع التفاوض على اتفاقية وقف وحيد لنقدم البشرية، وأظهرت ما برع عليه من تكلفة، والتي قد تكون فاجحة بل وقد تهدد استمرار الحياة نفسها. وإذا كان علم الاقتصاد، بشكل عام علم حسابات المنفعة والتكلفة، يبدو أننا في اندفاعنا لزيادة الإنتاج نسيكنا على حد سديمس. التكاليف المدركة على الطبيعة، ولم يتم في عدد مستقبل الحياة. وبذلك لم يعد النمو هدفا مطلقا أو بلا حدود، وإنما هناك مقايضة بين منافع التوكب والتكاليف.

ويعد هذا الحديث عن حدود النمو إلى الذكرة كتابات الاقتصادي الإنجليزي ماتس في بداية القرن التاسع عشر. وكان كتاب ماتس عن السكان وكذا كتاب زميله ريكاردو عن آثار الاقتصاد السياسي، صمدتا لكروب النقاوال التي غلبت على العصر والتي أشار إليها أم دي سميث في ثورة العلم. عندما بين هذا الأخير أن الثورة الصناعية. ولم يكن هذا الاصطلاح قد ظهر بعد. تشير بالبراه نتيجة الحربية الاقتصادية والتوافق بين المصالح الخاصة والصصلحة العامة. قد جاء اكتشاف ريكاردو ونظرية تناقص العلة كشر بارد على هذه النظرية التفاضلية، وازدادت الصورة قامة مقبولة ماتس. يانه الأمانة من النمو لأن كل زيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة السكان، وبالتالي لتلتهما زيادة الألوام الحالية، ولذلك فلا طر. عدم ماتس، من يؤس الفقراء - بالقدوم المصغر إلى كان يعنى الأرياء الذين تتسخدم أجورهم بزيادة الأرباح، فإنه يعنى المصنعي العمال والفقراء معنوما. كل زيادة في الأوجور سوف تصاحب زيادة مقابلة في اعداد الأوادهم، ونظال الأوجور عند مستوى الكفاف. وهكذا الصلغ الفكر الاقتصادي بهذه النظره التناضمية حتى قبل عن الاقتصاد ذاته كالمع الكبير. ولحسن الحظ جاء نجاح الثورة الصناعية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين مكثبا نظريات ريكاردو وماتس في تفسير الواقع. فإذا كانت الزاعة عترة تناقص العلة، فقد جاء من يقول بان الصناعة. على العكس. عند تزاد العلة مع الإنتاج الكبير والفورات الاقتصادية. وعلى أي حال فإن مفهوم تناقص العلة ليس عيبا في الاقتصاد الحديث ومن هو مبررة حيث إن الهدمة تحقيق التوازن في استخدام مختلف عناصر الإنتاج، كما تم زيادة الكفاءة. وهكذا تحاول مقولة ريكاردو المتشائمة إلى نعمة ساعدت على قد تقدم علم الاقتصاد بظهور ما يعرف بالتدخل الحكومي الذي هو أساس التفكير الاقتصادي المعاصر، وهذا استعداء ريكاردو مكائته. ومع ذلك لم يخفف ماتس بل كان يخشنى. هذه المره، في دول العالم الثالث في مصر والهند ونيجالدان والمهايل، وليس في معقل الصناعة في إنجلترا و غيرها في أوروبا والولايات المتحدة. لذلك أخذ تفكيره شيلا مختلفا في دول العالم الثالث. حقا لقد افادت هذه الدول من التصنيع ون التقدم العلمي بصفة عامة، ولكن النتيجة المباشرة للانضمام في العالم الصناعي لمعظم هذه الدول كانت نقصا في معدلات الوفيات بشكل كبير مع استمرار معدلات الولادة على ما هي، وبالتالي عرفت دول العالم الثالث، مع الثورة الصناعية، مطرة في السكان. فرغم الثورة الصناعية. أو ربما سببها. أصبح العالم الثالث يمثل أكثر من ثلثي سكان العالم، وأهم من هذا أصبح المسؤل الرئيسي عن الزيادة السكانية في العالم، في الوقت الذي تعرف اقتصاد الدول الصناعية. خاصة في أوربا. تتنافس مسترعا في اعداد سكانها. لقد احتاجت البشرية إلى مئات الآلاف من السنين حتى تولدت البشرية نسة، وفي خلال القرنين والعشرين ووجدت تمت إضافة أكثر من أربعة مليارات من البشر، كان العالم الثالث مسؤل لا عن أعليةا. وهكذا زاد ماتس عن جديد لصفح أحوال العالم الثالث دون الدول الصناعية ولكن نظرية ماتس لم تكن فقط نظرية للتزايد السكاني، بل إن نظرية المكتمل لها هو أن الموارد الطبيعية لا تستطيع مجازاة الزيادة السكانية. وكانت الظروف تقوم على أن الزيادة السكانية تزيد بمقوالبه هندسية في حين أن الموارد (الغذائية الموارد الطبيعية) لا تزيد إلا بمقوالبه حسابية. وبذلك فإن جوهر نظرية ماتس هو أنها نظرية لحدوث التوحب الناتج عن الموارد الطبيعية النمو

السكاني. وفي عام1972م أصدر نادي روما . أحد منظمات المجتمع المدني - تقريرا مهما بكتاوي حدود نمو، معيدا أفكار النمو إلى الساحة بشكل مختلف، ومقررا أن النمو لنمو لن يوقف فقط نظرية لتزايد البشر، وإنما أيضا من حيث نمو توافر الموارد الطبيعية. وذلك لم يقصر هذا التقرير على بيان آثار الزيادة السكانية في الأداة الاقتصادي، وإنما أشار إلى أهم ما يرد عليه من فوود، وخاصة فيما يتعلق بمدى توافر الموارد الطبيعية. ومن هنا بدأت تظهر قضية البيئة ومدى قدرتها على استيعاب النمو الاقتصادي. النمو الاقتصادي ليس منحة بلا ثمن ولا هو يتم بدون تكلفة في عالم غير محدود. فنحن نعيش في عالم محدود، والبيئة ليست على بلا قرار لاستيعاب خلفات الإنتاج وعوادمه، كما أن الموارد الطبيعية لا تستطيع بكميات جيد محدودة. البيئة امانة في أعناقنا ولابد أن نعاملها برفق ومسئولية عند الإنتاج والاستهلاك. فهناك تكلفة اجتماعية تتمثل في إفساد البيئة بما يلقي فيها من عوادم في البحار والأنهار، أو ما ينتشر إليها في الهواء من غازات ومواد سامة، أو ما يترتب على إهدار الغابات واستنفاد المواد الأولية وإفشاء العديد من الكائنات الحية. النمو الاقتصادي لم يعد هدبة مجانية من الطبيعة، ولكنه يتم بضمن تكلفة البيئة، وقد يكون ثمنها مرتفعا رغم أنه مؤجل.

د.حازم البيلوي
الأهرام

بانوراما الصحافة



احتمالات الحرب: ثلاث ملاحظات حول الحالة

بدا من تعيين روبرت غنص وزيراً للدفاع في الولايات المتحدة في نهاية مرحلة بوش، واستمراره في منصبه في فترة أوباما أن المؤسسة العسكرية الأمريكية لا تزال قريباً من عقلية صنع القرار في قضايا الحرب والسلام، وبالتالي في السياسة الخارجية، وذلك تحت وطأة حقيقة النتائج الخويفية للحربين في العراق وأفغانستان، فعلى مستوى القرص الصلب المؤسسة الذي لا يتغير مباشرة بالانتخابات، لوخطت علماً بؤادر مرحلة أوباما في نهاية مرتحة الحرب، ووجد التفكير الجديد تعبيراته في لجنة بيكر/ هاملتون (قدم التقرير للرئيس بوش يوم 6 كانون الأول/ديسمبر 2006)، وأنها الدعوة للحوار مع الدول المحيطة بالعراق، ومنها سوريا وإيران، وذلك لئلاسهام في استقرار العراق، ولنجاحو المسارح الأمريكي في هذا البلد الذي فوضت بنيابه السياسات العوانية للمحارة، والذي هو قضية سياسية للفضية الفلسطينية، أي إعادة الحاحا لما يسمى "عملية السلام".

كما يهمننا من هذه الحرب أن تعيين روبرت غنص في منصب وزير الدفاع بدلاً عن رامسفيلد، وتجزؤ المؤسسة العسكرية على الأخرى، وضد مغامرات المحافظين الجدد، جاء غنص ممثلاً عن المؤسسة العسكرية، وازداد قوة ونفوذاً في فترة أوباما . وهو يجعم بوضوح بين مركزي رفض تسلسل إيران نوويا، ومحاولة تجنب الحرب الشاملة على إيران. هنا هو الموقف المؤسسي الحالي في العراق بغض النظر عن ظواهر هستيرية، شبه طوني لير، لم يعد يقبل بها سوى بعض الرضيين العرب .

ويعود رفض تسلسل إيران بالنساح النووي لأسباب اقتصادية بتاريخ العقالة الأمريكية - الإيرانية بعد الثورة الإسلامية، ومنها اسباب عقائدية وغير عقائدية حتى من وجهة نظر أمريكية. وهذا ليس بالأسباب التي تدعو نظاما مهديا لاستمرار أن قبل أمريكا، التي لم تعرف بعد الحرب، للتفكير بإماتةآراء لغيررض الجرحى لدينا، سواء علاقات عامة متبادل، تتسلم رغبة معلنة وعما على إسقاط النظام منذ الثورة الإيرانية ورفض إيراني أيهجة الاقتصادية والتبعاتفي المنطقة من جهة ثانية، على سبيل المثالير أن يطرح هو الموقف الإسرائيلي من إيران حتى في مرحلة الصلاحيين، في مقابل الموقف الإيراني الاقتصادي، وهو أيضا الكارخف. عدم تغيير طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية، حتى بعد أن تغير الكثير في البلدين، وهو التناصو الذي لا يعرف الكلل، ويحذر دوليا لفرض العقوبات، وإلحاق الموضوع لمحا على جدول العمل، وبلغ تراجعه على علم ألووات الدول الغربية. إسرائيل هي النولة التي أحدثت حركة ونشاطا في كل الموضوع الإسرائيلي من طهران، واللوبى الأمريكي في الكونغرس وفي الإدارة هو من يقود العملية في إيران: وتعيين دينيس روس مستشارا، ومبعوثا خاصا لهذه الشؤون في اللوبي الأبيض هو نتويع لعمل على كل الجانبين، إلا نجد القادة الغربيون عموما ما يبرهنون به معارضتهم للفسرة النووية الإيرانية سوى امن إسرائيل، وقلق من خطر جديد وجوهيا.

في نفس المقابشات مع أوروبا حول العقوبات أحدث إسرائيل الذي الة لتحرير أوشفيس، أكثر مما أحتد للرئيس خليفه في كل عامصف، واستدعاء لعلاقة بين الحزقة النازية وموقف إيران من وجود إسرائيل . لا يمكن للحزب الواحد في المعارضة التقليدية من أخصار النظام القديم . ولا يمكن للولايات المتحدة تجاهل الأقف الذي فتحة المعارضة الجديدة للثقة حول رفض نهج نجاد ونتائج انتخابات العام الماضي، وهي معارضة عاصق واتسمل وأوژن من ليدس نيربا أكابيا لنش الحزب لا أمام العالم، ولا أمام المجتمع الإسرائيلي . يجب إيجاد سبب لنشر الحزب لكي تبرأ استخداميا لتسعادة الردع، ولكن سرال الأهم هو: إذا كان حزب الله كما ثبت في العراق يتوسمخ حتى استنجيبا وليس تكتيكا (وإن لم يكن خفيرا وجوهيا كما نرى إسرائيل بحق ولا غير إسرائيل النووي الإيراني) فهل نصبر على أن يرامع سبق أن كنا إسرائيل حتى هذا تاتسي الإيجابية جزئيا من حزب الله، ومن أطراف الإسرائيلية في الجيش، إذا كان حزب الله قد انتقل في برنامجه السياسي الأخرى، وفي سلوكه وخفايه السياسي منذ حزب تومن، من برنامج تحرير فلسطين إلى إيدولوجية تحرير فلسطين، والتي لا تعنى إلا عدم الاعتراف ب إسرائيل ورفض السلام معها، وإذا انتقل من الهجمات على الحدود، وعبرها إلى استراتيجية الدفاع عن لبنان فقط إذا هوجم، فلماذا تهاجم إسرائيل من منذ حزب تومن لتصالح الحزب المحصدا بالتحدي من دون أن ترد عليه.

لا اقتصروا في مثل هذه الحالة بعض أنواع العقوبات إلى حرب؟ بقي أن تلجأ الألويات المتحدة تدريجيا إلى تصعيد العقوبات بما يفرضه ضمان تجاوب الدول ذات الشأن، والبناء على تطور المعارضة الإيرانية على المدى المتوسط. وسوف يكون هذا التعامل جديدة أكبر مع جدلية المواقفة والإيدولوجية الرسمية للدولة، وهي مرحلة مر فيها الحرب السوفييتي ودول شرق أوروبا، كما حدث بها الصين.

غزة/سطين

هل يمكن أن تتطور الحرب انطلاقا من هجمات أخرى مثل لبنان أو من غزة؟ لقد ثبت أن الحرب على غزة في إطار الحدود المحرية - الإسرائيلية لا تتطور إلا في حرب شاملة، لأنه لا يوجد بتاتا أي واقع أو زمن قومي عربي مشترك يعبر الحدود، وهذا هو الذي يفسد التعاون الفذ في القسائل، فالقرباب حول نقطة التشابه هو من الجهتين . والوضع السياسي هناك هو من توازن ردع وليس حربيا . لقد ضاق هاشم الخالدة مع أمن الحدود السورية، وأصبح هناك إما حاربا أو لا حاربا، ولا مقاومة في الوسط . وبرينا لم يحصم هذا النقاش في إسرائيل، بين قول ميزان الردع الجيد وعدم شن الحرب وبين عدم السماح بظهوره وتفاقمه، وذلك بشن الحرب على لبنان .

لقد كان يبارك يدعو للعودة إلى عقلية التسوية مع سوريا حين صرح بان جوهديها قد يؤدي إلى حرب. إن البين الإسرائيلي يتناقض الجوهدي، أي بالتصوير إلى حرب، ولكن ليريمان يرد عليه، وليس على سوريا، ولكن لتسعم سوريا، لقد أكد على أسباب أفاق التسوية والفاوضات، إلا بالشرط الإسرائيلي . ويتابع قائلا: على من يعجبه الأمر إلا يهدد إسرائيل بالحرب، في مثل هذه الحالة، فإن حصة عائلة الأسد الحكم . هو يدعى إلى أن إدارة اللاسوية والاحرب مهمة، ولا يوجد للصرار، ولتجرازا يجب أن يش حرب، هذا مختصر موقف ليريمان، وهذا موقف في مزعج كافة الألقاب الواسعة، المؤيدة والمعارضة للتسوية، ويزعج أوروبا بشكل خاص وذلك من السهل كحر ليريمان، فهو لا يحترم حتى العرب مؤيدي التسوية، هذا النقاش الإسرائيلي حول ضرورة العودة للفرارض وبدائلها بين وزير أمن ضيف بلا حزب ووزير خارجية تتهدده في ذلك فسداد حد تدخه السنين، فظهر كانه تهديد بالحرب .

في هذه الأثناء تواصل إسرائيل التحقيق على المقاومة الفلسطينية بالاعتقالات وفي الضفة وغزة، ومنذ نهاية الحرب على غزة قتلت إسرائيل أكثر من 170 مسلحطينا ممن عدهم من الاعتقالات في الضفة، فضلا عن الاعتقالات المستمرة في المناطق المحتلة (بما احتيل الشهيد محمد الجوهدي في فيضيل برابينا) خلال رسائل مفرق فيها "إسرائيل بشكل واع، أي أنها لا تعكس تحليل الكائنات كما يفكر ما يفكر في الإسرائيليون (علا: إن) إسرائيل هي القوة النووية الإيرانية من جهة، وتجنب الحرب الشاملة على هذه الدولة من جهة أخرى، يبقى هاشم مناورة إيران، وهي ضيق مواجهة للولايات المتحدة و إسرائيل . ويتراوح مجال عمل الولايات المتحدة و إسرائيل من الحد والحد، وحتى عقوبات الاقتصادية، مالية وتجارية ومعلقة بالنقل والواصلات، وحتى العقوبات الاقتصادية ضد مواقع محددة، كما فعت إسرائيل ضد العراق، وقتا وسوريا بصفها مع عدم وينيها معاملة الاستخباراتي، كما يفه عدم منوعات مسلحة في مناطق حدودية إيرانية، وقد أضافت الورايات المتحدة التي أجندتها مؤخرا عدم المعارضة الإيرانية الجديدة، ففي الماضي تركز الدعم على المعارضة التقليدية من أخصار النظام القديم .

ولا يمكن للولايات المتحدة تجاهل الأقف الذي فتحة المعارضة الجديدة للثقة حول رفض نهج نجاد ونتائج انتخابات العام الماضي، وهي معارضة عاصق واتسمل وأوژن من ليدس نيربا أكابيا لنش الحزب لا أمام العالم، ولا أمام المجتمع الإسرائيلي . يجب إيجاد سبب لنشر الحزب لكي تبرأ استخداميا لتسعادة الردع، ولكن سرال الأهم هو: إذا كان حزب الله كما ثبت في العراق يتوسمخ حتى استنجيبا وليس تكتيكا (وإن لم يكن خفيرا وجوهيا كما نرى إسرائيل بحق ولا غير إسرائيل النووي الإيراني) فهل نصبر على أن يرامع سبق أن كنا إسرائيل حتى هذا تاتسي الإيجابية جزئيا من حزب الله، ومن أطراف الإسرائيلية في الجيش، إذا كان حزب الله قد انتقل في برنامجه السياسي الأخرى، وفي سلوكه وخفايه السياسي منذ حزب تومن، من برنامج تحرير فلسطين إلى إيدولوجية تحرير فلسطين، والتي لا تعنى إلا عدم الاعتراف ب إسرائيل ورفض السلام معها، وإذا انتقل من الهجمات على الحدود، وعبرها إلى استراتيجية الدفاع عن لبنان فقط إذا هوجم، فلماذا تهاجم إسرائيل من منذ حزب تومن لتصالح الحزب المحصدا بالتحدي من دون أن ترد عليه.

لبنان وسوريا

جرت العادة منذ فترة على اعتبار استعادة هيبة الشرق عند الجيش الإسرائيلي -وهيامكتنا لحرب مقبلة- الدافعية اللبنانية لا يحافظ على السلاح نفسه، بل يضع القيوود عليه، وبغيره، ويفخر بوقعات جمهوره منه. على كل حال من زاوية نظر أخرى سبق أن كنا إسرائيل حتى هذا تاتسي الإيجابية جزئيا من حزب الله، ومن أطراف الإسرائيلية في الجيش، إذا كان حزب الله قد انتقل في برنامجه السياسي الأخرى، وفي سلوكه وخفايه السياسي منذ حزب تومن، من برنامج تحرير فلسطين إلى إيدولوجية تحرير فلسطين، والتي لا تعنى إلا عدم الاعتراف ب إسرائيل ورفض السلام معها، وإذا انتقل من الهجمات على الحدود، وعبرها إلى استراتيجية الدفاع عن لبنان فقط إذا هوجم، فلماذا تهاجم إسرائيل من منذ حزب تومن لتصالح الحزب المحصدا بالتحدي من دون أن ترد عليه.

عزمي بشارة
"الخليج" الإماراتية

الثورة الخضراء في إيران

منذ اندلاع الأزمة الداخلية الإيرانية في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 12 من يونيو من العام 2009، لم يتوقف الجدل داخل الولايات المتحدة حول السياسة التي يجب اتباعها في التعامل مع المعارضة الإيرانية، أو ما اصطلح بعد ذلك على تسميتها بـ الحركة الخضراء . وانقسمت الآراء بين من يرى أن مصلحة المعارضة في إيران أن تناقش واشتغل بنفسها عن التدخل في الصراع الداخلي تقاديا، لاتهام المعارضة بالمعالة للخارج والسعي لإسقاط النظام، ومن ينادي بضرورة أن تضع الولايات المتحدة الديمقراطية، وحقوق الإنسان في إيران على أجنذة المحادثات مع الأخيرة، ومع ذلك يؤكد خلصي على أن مصالح المجتمع الدولي قد التقت مع مصالح الحركة الديمقراطية في إيران في اللحظة الراهنة، رغم أن اهتمام الجانبين مختلف. فالول يركز على البرنامج النووي الإيراني في حين أن الشاعل الرئيس للمعارضة الإيرانية هو تأمين الحقوق السياسية، وحقوق الإنسان الأساسية ودمج البلد في المجتمع الدولي. ويبرر خلجي ذلك بان تحقيق السلام في المنطقة والديمقراطية في إيران أمران لا ينفصلان . وذلك لأن القوى ذاتها التي تهدد السلام في المنطقة، هي القوى ذاتها التي تهدد الديمقراطية وتستخدم القمع ضد الشعب الإيراني . واعتمادا على ذلك يقدم خلجي مجموعة من التوصيات للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، تتمثل في ثلاثة أمور رئيسية:

أولا: إضعاف الحكومة العسكرية في إيران والضغط على الحرس الثوري، من خلال استهداف القدرات المالية والعسكرية للحرس الثوري الإيراني . ثانيا: مساعدة الإيرانيين على الاتصال بالعالم الخارجي، وتبني أهمية هذه الخطوة بالنظر إلى أن علي خامنئي - المرشد الأعلى للجمهورية - يظفر إلى وسائل الاتصال والإنترنت وتكنولوجيا الأهمار الصناعية بوصفها أدوات غربية لهزيمته، كما يقول خلجي . ومن ثم فهو ينظر إلى كل المؤنن والكتاب ونشطاء حقوق الإنسان، بل وحتى بعض رجال الدين المتقنين له، على أساس أنهم جندو الغرب في هذه الحرب.

كما يقق النظام الإيراني مليارات الدولار من أجل التحكم في البث التلفزيوني والإذاعي، وفترة الإنترنت، وفرض رقابة على المنتجات الثقافية الغربية، والتصنت على المكالمات الهاتفية واستجواب الفنانين والكتاب وأساتذة الجامعات الذين يسافرون إلى الغرب لمهرجانات ثقافية أو مؤتمرات.ولذلك فإن عمل قنوب في جدار هذا السجن الكبير - كما يقول خلجي - وتسهيل انفتاح إيران على العالم من شأنه تقديم مساعدة كبيرة للحركة الديمقراطية في إيران، ويكون ذلك من خلال حدت شركات الإنترنت الكبرى في الغرب على العمل مع التسطاة لإيجاد طرق للتواصل، وفتح الشركات التي تزود إيران بتكنولوجيا الرقابة على الإنترنت، بحيث لا يجب أن تكون إدارة قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة لأغراض الاصولية والشمولية. كما يجب على المجتمع الدولي بما في ذلك الدول الأوروبية والولايات المتحدة، تسهيل حصول المواطنين الإيرانيين على الفيزا بشكل يعكفهم من السفر للخارج.

ثالثا: يجب على الولايات المتحدة أن تميز بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، فأيرانيين يحتاجون لدعم المجتمع الدولي فيما يخص حقوق الإنسان، ولكن من المسؤولين الذين يشركون في انتهاكات حقوق الإنسان يتبعون الرئيس الثوري، وعلى مقربة من الفريق الذي يبرمج البرنامج النووي، فعلى سبيل المثال، أدبن الجنرال محمد رضا فغدي - قائد لميليشيا الباسيج والموضوع على القائمة السوداء للأمم المتحدة - والسجناء الثلاثة أشهس، لتوهم في تهديد السجناء.

السوراك أيضا في دعم الصلاة خلال الحركة الطلابية في عام 1999 . ويشير خلجي أخيرا إلى أن دعم حقوق الإنسان في إيران ليس مجرد قضية أخلاقية، ولكن ينبغي أن تكون سياسة إستراتيجية طويلة الأمد للولايات المتحدة، فالعشاق الإيراني في ظل حكومة ديمقراطية، يمكن أن يكون شريكا موقفا لبناء السلام الإقليمي في الشرق الأوسط، وممثلا للدول الإسلامية الأخرى في طريقها نحو الديمقراطية. ينشر "فاريوزور غدار" إلى أن الأحداث الأخيرة في إيران، من قبيل موت آية الله منتظري القائد الروحي للمعارضة، والاحتكاك الاستراتيجي مع الفقمع آية الله يمارسه النظام الإيراني ضد المتظاهرين، تسلل على حدوث تحوالت جذري في البيئة السياسية الإيرانية، فرغم التحذيرات المتكررة من قبل قادة النظام والحرس الثوري الإيراني، والسياسيين والنشرة في أن المتظاهرات الإسلامية والتعامل معها بحزم، والقبض على المتظاهرين، فإن مظاهرات الإسلاميين والمعارضين استمرت بل أصبحت أكثر حراة مما كانت عليه قبل انتخابات يونيو 2009. ويصبر الوقت نقول الخضراء الإيرانية - كما يقول خامنئي - من معارضة حكومة أحمدي نجاد إلى معارضة النظام والرشد الأعلى على خامنئي، فمشارعات الثورة للبيكتاتور، التي رفعها المتظاهرون، وتمزيق صور الخميني ومطالب العدالة تظهر أن الحركة تتحدى شرعية النظام الإيراني.

محمد عمده عبدل

تقرير واشنطن

الفيل الهندي يندفع بقوة خلال الأزمة الاقتصادية

الأزمة: اية أزمة؟
صانعو السياسة الهندية لا يطرحون سؤالاً متهائماً من هذا القبيل. إن الهند تمرد من مزارة جده، ومعها الآن هي تفكيك المسادة غير العمارة التي أعطيت للاقتصاد والندف بقوة الإصلاحات اللازمة لاستدامة النمو السريع والشامل. في الأسبوع الماضي حين عرض وزير المالية الهندي، برابان موكرجي، الميزانية، قال إن الهند كانت قبل سنة في مواجهة تحد مزوج: الأزمة المالية العالمية والبراح الموسمية الربدية. من قال: استتبعي القول الآن بقعة إناجا تجاوزنا هاتين الأزميتين على وجه جيد، بحلول الربع المالي. هذا الاقتراح اعلمنا على الفور، والان بالقرب من نهاية العام، يبدو أن الهند أيضا تعود بسرعة إلى السوق العالمية السابقة على عام 2008، في السنة المالية 2009/2008 توسع الناتج المحلي الإجمالي في الهند بنسبة 9.7 في المائة من الناتج في المتوسط بنسبة 14 في المائة في السنة المالية 2009/2004، والنسبة 2009/2010. كان ذلك أن استمراد جعل الحزب بنسبة 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل، كما استمراد العجز بالنسبت التي من هذا القبيل ليس اسرا مرهوبا. إن معظم الأفاق خصوصا على الإسمدة والمواد الغذائية ومبالغ الدعم المنفذ، ستهدف غالبيتها بصورة رديسة. ثانيا، انهارت مخرجات القطاع على 5 من المائة من الناتج المحلي في 2008/2007 إلى 1.4 في المائة من الناتج في 2009. 2009.
الاتحاد بحاجة إلى أن يتم عكسه. في الأزمة سجل إجمالي مخرات الهند نسبة عالية بلغت 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وينظر إلى الميزان التجارية لسر المال الأجنبي طويل الأجل في الهند، فإن من شأن ذلك أن يحفز الحصول على نسبة الائتمانية تقارب 40 في المائة من الناتج المحلي. حتى تكون التسوية الاستثمارية مرتفعة إلى هذه الدرجة، فإن إياهاكما تحقيق ما نسبته 40 في المائة من النمو. بل إنها ربما تحقق نسبة أعلى حتى من ذلك، طالما إن حصة الرأسمال في الناتج (حسابيا) يعادل القوة الشرائية في الناتج تقريبا 7 في المائة من حصة الفرد الأمريكي، أي إمكانية التسريع بنسبة درجة تتفاهر. على التقاوال السابق باديا للعبان كان أسبوع اضمته في الهند في نهاية الشهر الماضي. من قبل العمالات البارزة كان هناك مؤثر حول كتاب يقالف من مجموعة مقالات، على شرف مؤننك منقول الواليا، نائب رئيس مجلس إدارة هيئة التخطيط التي يعثر بها رئيس الوزراء الهندي، مانموهان سينغ.
الصحفي الصناعي السياسي في الهند يعتبر الأكثر إخباريين (وهو صديق لي منذ 39 سنة)،"لا تفرى بتسدة النعمة المفاكسة للثقل الذي يتناول «الأداء الاقتصادي والسياسات،"بمق شاشكار تشابرا الذي يعامل الكنتور انشطاريا أكثر محملي الاقتصاد الهندي رسامة. والواقع أن الهند يعثر إحتسا قويا بالقل في النخبة التجارية قراطية في الهند وفي أقالها الهندية نفسها. وتسلم القلة نفسها بين فئات رجال الأعمال. هذه القلة تجعل من الهند بلدا مختلفا تماما عن الهند التي كنت أعرفها حين كنت كبير الاقتصاديين المتخصصين في مناطق الهند في منتصف السبعينات. عندما كنت أعمل مع البنك الدولي، ان ظهور إجماع النخبة حول الوجة التي تسير إليها الهند لهم أمر واضح لأي زائر يأتي إلى الهند بصورة منتظمة. حين دخلت مقر وزارة التجارة، التي كانت معقل معارضي الأسواق الفعقة في السبعينات، دخلت من أدم المصفاات التي تصف

الهند بأنها "أكبر ديمقراطية للسوق الحرة في العالم،"سمة أخرى هي الاعتقاد بان واقعية السياسات الهندية، خصوصا فيما يتعلق بالمالية العالمية وميزان المدفوعات، تبين أنها صحيحة. المسؤولون عن بلد ضخم لديه هذا النوع الهائل من الانسحاب الضعفاء أمام المشتلات الاقتصادية محزون في ارتباطهم وفورهم من أن يجعلوا الاقتصاد بلدهم رهينة لاتجاهات عامة المعايية للمجتمع لدى القطاع المالي. كان هذا هو موضوع مقال بقلم راجيش موهان، النائب السابق لمحافظة البنك المركزي الهندي. مع ذلك، لا أحتد في التصور الهندي، قامة تشابرا انشطاريا، التي تتشتمل على الصلاحتات اللازمة، "مع النسبة الختصة، والزراعة، وقواتير العمل، والصارف، والطاقة، والتعليم، وتجارة الختصة، لحسن الحظ فإن بلدا كبيرا مثل الهند يستطيع أن يتحمل النمو السريع حتى لو ظلت البيئة الداخلية أقل ودا، وما كان عليه الحال في السابق. لكن كذا يجعل وضع العقبات الداخلية أمام النمو أكثر الحاحا حتى من قبل. البيئة الخارجية في الهند أصبحت كذلك، على الأقل من ثلاثة اعتبارات: الأولى، أن الهند انفتت اثر صيرها في كونها صاحبة أكثر اقتصادا ختصر على قبل في مجال التجارة، والواقع أن نسبة التجارة الهندية في الضماض والخدمات (في المجالات غير المحظورة) على التتية التجارية الهندي 2008 عام كانت عند النسبة التي كانت عليها الصين عام 2003. ثانيا، أن الهند تعتمد على الوصول إلى المواد الخام الأجنبية، خصوصا الطاقة. رغم جميع حالات الإحباط والخيبة الأمل، إلا أن النظام الاقتصادي الهندي لا يزال سائرا للعمل. كما يجادل بعضه الخاص بالنسب الاقتصادية الكلية للنمو (في نشرته الإحصائية الاقتصادية)، فإنه حتى التكاليف البيئية المرتفعة إلى حد لا يغفر للهند تشبه الموارد الطبيعية المدونة في باطن الأرض، يمكن تحقيق الكثير إذا اتبعت الدولة من الطريق، وسيكون شرطها هو أن تفعل فرنسا الشيء نفسه لصالح الاتحاد الأوروبي.